المصالح السياسية والاقتصادية الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٤٧

(الولايات المتحدة) (الخليج العربي) (المصالح السياسية والاقتصادية)

م.د حسين علي عبود الطائي

جامعة آشور/كلية الآداب/ قسم الاعلام

المصالح السياسية والاقتصادية الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٤٧

(الولايات المتحدة) (الخليج العربي) (المصالح السياسية والاقتصادية)

م.د حسين علي عبود الطائي

الملخص:

تعد منطقة الشرق الخليج العربي من اهم المواقع الجغرافية الستراتيجية في العالم فهو يمثل نقطة التقاء الطرق التجارية بين اسيا وافريقيا واوربا، حيث كانت ولا زالت.

لذا ومنذ القرن الخامس عشر تقريباً اتسمت اوضاع منطقة الخليج العربي بعدم الاستقرار بسبب تصارع القوى الاستعمارية الكبرى فيما بينها وبين مراكز القوى الاستعمارية الكبرى فيما بينها وبين مراكز القوى المحلية حول النشاط التجاري والنفوذ والقوة البحرية، الامر الذي مهد الطريق للغزاة الاجانب.

وبعد اكتشاف النفط في هذه المنطقة في العشرينيات من القرن الماضي ازداد الاهتمام العالمي بها بسبب الاحتياط الهائل من النفط الذي اصبح المصدر الرئيسي للطاقة حتى الوقت الحاضر، وتأتي الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول المستهلكة للنفط واستيرادها لكميات كبيرة من هذه المادة من منطقة الخليج العربي .

لذا حاولنا في هذا البحث ان نسلط الضوء على المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي من نهاية سنة ١٩٤٥ وحتى نهاية سنة ١٩٤٧ وسياستها ازاء دول المنطقة مع الاشارة الى الاوضاع السياسية والاقتصادية في هذه الدول واثرها على السياسة الامريكية.

American Political and economic Interests in the Arabian Gulf region World ll , 1945-1947

(The United States of America) (Arabian Gulf) (American Political and Economic Interests)

M.Dr.Hussain Ali Abood Al-Taay
Ashur University-Faculty of Arts-Media Department

Abstract:

The Arabian Gulf region is one of the most important strategic geographical location in the world. It represents the meeting point of trade routes between Asia , Africa and Europe, where it was and still is. Therefore, since approximately the fifteenth century, the situation in the Arabian Gulf region has been characterized by instability due to the struggle between the major colonial powers and the local . power centers for commercial activity , influence , and maritime power, which paved the way for the views of foreigners.

After the discovery of oil in this region in the twenties of the last centry, global interests in it increased due to the huge reserves of oil , which became the main source of energy until resent times. The United States of America is at the forefront of oil consuming countries and imports large quantities of this substance from the Arabian Gulf region.

Therefore, we tried in this research to shed light on American interests in the Arabian Gulf region since the end of 1947 and its policy towards the Arabian Gulf region, with reference to the political and economic conditions in these countries and their impact on American policy.

المقدمة

تعد منطقة الخليج العربي من اهم المواقع الجغرافية الستراتيجية في العالم ، فهو يمثل نقطة التقاء الطرق التجارية العالمية بين أسيا وافريقيا واوربا ، حيث كانت ولا زالت تمر المنتجات الهندية والاجنبية والافريقية والاوربية الى اسواق الجزيرة العربية والعراق وبلاد فارس والشام ومصر ومنها الى سواحل البحر المتوسط .

ووصف الخليج العربي من قبل الكتاب والباحثين الغربيين انه الشرق العجيب الذي كثر الحديث عنه على السنة الخبراء وينحصر اغلبه في الخليج العربي لانه قلب الشرق الاوسط جغرافياً السحر وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب وقد زادت اهمية الخليج العربي بعد حركة الاستكشافات الجغرافية لاسيما بعد تسابق القوى الغربية الاوروبية البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والبريطانيون من اجل السيطرة على سواحله مما ادى

ازدياد حدة الصراع بين هذه القوى والقوى المحلية العربية التي تقطن منطقة الخليج العربي التي هاجرت من داخل شبه الجزيرة العربية الى مناطقه الساحلية بسبب توفر المياه و الارض الخصبة، فضلاً عن الملاحة والتجارة البحرية، حيث اشتهرت تجارة الخليج العربي عبر مراحل التاريخ القديم والحديث ولذلك عد الخليج العربي (مخزن غلال العالم) و(قلب الشرق).

لذا اتسمت اوضاع منطقة الخليج العربي ومنذ القرن الخامس عشر بعدم الاستقرار بسبب تصارع مصالح القوى الاستعمارية الكبرى فيما بينها وبين مراكز القوى المحلية التي تصارعت فيما بينها ايضاً حول النشاط التجاري والنفوذ والقوة البحرية مما مهد الطريق للغزاة الاجانب للسيطرة على تلك المنطقة الحيوية من العالم. وبعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في العشرينات من القرن الماضي ازداد الاهتمام العالمي بسبب الاحتياطي الهائل من النفط الذي اصبح المصدر الرئيسي للطاقة حتى الوقت الحاضر ،وتأتي الولايات المتحده الامريكية كونها اكبر دولة مستهلكة للنفط ، واستيرادها لكميات كبيرة من هذه المادة من منطقه الخليج العربي في طليعة الدول المهتمة بالمنطقة خصوصاً بعد انحسار الدور البريطاني في منطقة الخليج و انتصارها في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مما زاد من محاولاتها للحفاظ على نفوذها ودورها في المنطقة لضمان استمرار تدفق النفط اليها والى حلفائها من الغربيين الذين يعتمدون اعتماداً كلياً تقريباً على نفط الخليج العربي.

علماً ان اختيارنا لهذه الفترة بين عامي ١٩٤٥-١٩٤٧ وذلك لتغير موازين القوى اذ اسفرت الحرب العالمية الثانية عن تغيرات جذرية في موازين القوى العالمية، حيث صعدت الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى عالمية بينما ضعفت القوى الاستعمارية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا كما ورأت الولايات المتحدة الامريكية ان هناك فراغاً استراتيجياً في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط فسعت لملء هذا الفراغ لضمان مصالحها فضلاً عن الطلب المتزايد على النفط مع التطور الصناعي السريع في الولايات المتحدة الامريكية والعالم كمصدر حيوي للطاقة، كما وان هذه الفترة هي بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وان منطقة الخليج العربي منطقة تنافس بينهما.

لهذا سعت مباشرة الى عقد اتفاقيات مع دول الخليج العربي لاسيما اتفاقية مع السعودية عام ١٩٤٥ لتعزيز التعاون الثنائي في المجالات الامنية والاقتصادية فضلاً عن دعمها لأنظمة الحكم في هذه البلدان لضمان مصالحها.

كما وان اشكالية البحث عن المصالح السياسية والاقتصادية الامريكية في منطقة الخليج العربي كانت تتمثل في التحديات والصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية في سعيها لتحقيق اهدافها في هذه المنطقة الحيوية بما في ذلك التنافس الاستعماري والوضع السياسي غير المستقر والاهمية المتزايدة للنفط والحرب الباردة وقلة المعلومات والقيود الداخلية الامريكية.

لذا حاولنا في هذا البحث ان نسلط الضوء على المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي منذ نهاية سنة ١٩٤٥ وحتى نهايه سنة ١٩٤٧ والاهمية الستراتيجية للخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية وسياستها ازاء دول المنطقة مع الاشارة الى الاوضاع السياسية والاقتصادية في هذه الدول وأثرها على السياسة الامريكية.

المبحث الاول :أهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة الامريكية

في الثاني من ايلول عام ١٩٤٥ وقعت اليابان على وثيقة الاستسلام وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية التي استمرت ست سنوات، مما هيأت الظروف للولايات المتحدة للتغلغل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في منطقة الخليج العربي وبشكل خاص في المملكة العربية السعودية وايران ،وخلال سنوات قليلة اصبحت امريكا نداً قوياً لبريطانيا التي كانت القوة المسيطرة على مقدرات الخليج العربي لمدة طويلة من الزمن، ومما عزز مكانتها هوبروزها كأقوى دولة في العالم بعد تلك الحرب.

ازداد الاهتمام الامريكي في منطقة الخليج العربي بعد الحرب، وكان لهذا الاهتمام مبرراته السياسية و الاقتصادية والاستراتيجية ، حيث ان الاحتياجات المدنية الامريكية استمرت في الزيادة بنفس معدلات فترة الحرب (١) . كما ان التوسع الذي حصل في القوة العسكرية الامريكية نتيجة للحرب جعل من الضروري توفير كميات كبيرة من النفط

للاستخدامات العسكرية، خصوصاً للقوة الجوية والبحرية بشكل يفوق كثيراً عما كانت تستهلكه القوات المسلحة الامريكية قبل الحرب (٢).ولم يكن وضع النفط الامريكي في عام ١٩٤٧ بأفضل من العام الذي سبقه ، وقد ادى هذا الى انتشار الشائعات في المؤسسات الصناعية الامريكية خلال عامي ١٩٤٦و ١٩٤٧ بأن الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة خطر قلة النفط وبأنها على شفا ازمة طاقة خطيرة بسبب التحول من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلام اذ واجهت الولايات المتحدة الامريكية تحديات كبيرة في تحويل اقتصادها من الانتاج الحربي الى الانتاج المدني، حيث زاد الطلب على النفط بشكل كبير لتلبية احتياجات الصناعة المتزايدة واستهلاك الافراد، فضلاً عن نقص المعروض بسبب القيود التي فرضتها الحرب على الانتاج والتوزيع مما اضطر الادارة الامريكية الى فرض قيود على استهلاك النفط، مثل تقنين استخدام الوقود في السيارات(٣) .

ولتفادي الخطر الذي يواجه سياسة الولايات المتحدة فقد وافق الكونغرس الامريكي في ١٦/ تموز/ ١٩٤٧ على لائحة قانون يستهدف السيطرة على تصدير النفط الامريكي، واشترطت لائحة القانون تلك عدم تصدير منتجات نفطية امريكية الى اية دولة اجنبية ما لم يقدم وزير الخارجية الامريكي توصية الى رئيس الولايات المتحده الامريكية بان مثل هذا التصدير سوف لن يضعف الدفاع القومي او يعرض الامن القومي الامريكي للخطر(٤) .

كما طالب وزير البحرية الامريكية وعدد من الساسة الامريكان الى ضرورة تطوير احتياطي النفط خارج الولايات المتحدة وعلى الاخص في منطقة الشرق الاوسط ، و عدم تصدير اي برميل من النفط الامريكي الى الخارج.

ازاء ذلك لم يكن امام الولايات المتحدة الامريكية سوى الاعتماد على نفط الخليج العربي، كون النفط المكسيكي كان يستهلك محلياً، وان نفط فنزويلا لم يكن كافياً رغم توسعه في نهاية الحرب لتلبية الاحتياجات الامريكية والاوروبية ، اما منشآت النفط في بورما و الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا)*(٥) فقد دمرت خلال الحرب، كما ان انتاج اوروبا الشرقية من النفط وبشكل خاص (رومانيا) اصبح يستهلك ضمن الكتلة السوفيتية (٦) .

لذا فأن نفط الخليج اصبح ذا اهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة، بالاخص في سياق الحرب الباردة ودورها الجديد في السياسة العالمية ، لمواجهة الاتحاد السوفيتي واحتواء المد الشيوعي، كما ابدت الحكومة الامريكية اهتماماً غير مسبوق بأبقاء دول اوروبا الغربية في فلك النظام الرأسمالي الذي تزعمته هي بعد الحرب العالمية الثانية ، وادركت الادارة الامريكية انها ستخسر الحرب الباردة اذا ما انزلقت كل اوروبا الى المعسكر الشيوعي فجعلت مسألة حفظ اوروبا مهمتها الاساسية وباكورة اعمالها في الحرب الباردة (٧) .

ولما كانت اغلب دول اوروبا الغربية تعيش حاله تدهور اقتصادي وعدم استقرارسياسي، تمكنت بعض الاحزاب الشيوعية من تحقيق قدر ملموس من النجاح ، فقد وجدت الادارة الامريكية ان الضروره تقتضي وضع برنامج لتزويد اوروبا بالمساعدات الاقتصادية اللازمة لايقاف هذا التدهور، وللتعبير عن سياسية الدعم الامريكي لأوربا، ففي ٥ /حزيران/ ١٩٤٧ في جامعة هارفرد خطب وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال قائلاً "**انـي اقترح ان تقوم الدول الاوربية بوضع خطة شاملة لاعادة بناء اقتصادها، وان تقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي اللازم لتنفيذ هذه الخطة، اننا على استعداد لتقديم مساعدات سخية، ولكننا نريد ان نرى اوربا تعمل معاً من اجل تحقيق هدف مشترك**" (٨).

ولأجل تنفيذ البرنامج المذكور وانجاحه كان على الولايات المتحدة توفير كميات كبيرة من النفط لدول اوروبا الغربية لضمان اعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب، ولم يكن بامكان الولايات المتحده تحقيق ذلك دون نفط الشرق الاوسط وبتعبير ادق نفط الخليج العربي (٩) . هذا بالاضافة الى ان السيطرة الامريكية على نفط الشرق الاوسط ستمكن الولايات المتحدة من التحكم في سياسات دول اوربا الغربية، وقد عبر جيمس فورستال وزير البحريه الامريكيه عن هذه الحقيقه قائلاً "**من يجلس على صمام نفط الشرق الاوسط يسيطر على مقدرات اوروبا**"(١٠).

ومن ناحية اخرى اكتسبت منطقه الخليج العربي اهمية ستراتيجية عظيمة من وجهة نظر الدوائر العسكرية الامريكية بسبب قربها من الاتحاد السوفيتي، في وقت بدأت فيه العلاقات السوفيتية-الامريكية بالتوتر بشكل خطير، وتاكيداً لهذه الاهمية قامت بعثة عسكرية امريكية

بعمليات مسح وتصوير جوي و رسم خرائط لمناطق مختلفة من الساحل الغربي للخليج العربي في صيف عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٤٦ انتهى العمل في قاعدة الظهران الجوية في السعودية التي طورها الجيش الامريكي الى اهم قاعدة جوية له في منطقة الشرق الاوسط ،بحيث تستطيع استقبال اضخم الطائرات العسكرية ، وكان تطوير هذه القاعدة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاوف الامريكية من احتمال تقدم سوفيتي نحو الخليج العربي (١١).

واعد مدير شؤون الشرق الادنى بوزارة الخارجية الامريكية لوي هندرسون مذكرة عن دور الاتحاد السوفيتي في الشرق الاوسط عام ١٩٤٦ "ان الاتحاد السوفيتي يبدو مصمماً على تحطيم البناء الذي احتفظت به بريطانيا في الشرق الاوسط من اجل تمكين القوة والنفوذ السوفيتي من الانسياب دون عائق الى البحر الابيض المتوسط عبر تركيا والدردنيل والى الخليج العربي والمحيط الهندي عبر ايران"(١٢) ذلك لان الحرب ازالت اهم عقبتين من وجه الاتحاد السوفيتي هما المانيا في الغرب واليابان في الشرق الامر الذي يعني ان الاتحاد السوفيتي سيركز جهوده على تحطيم الحاجز الجنوبي، واذا ما تحقق ذلك فان الامر سيكون كارثة ليس على المصالح الامريكية في المنطقة حسب بل وعلى الموقف الامريكي في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

وبالرغم من الاهمية الاقتصادية والسياسية التي توليها الولايات المتحدة لمنطقة الخليج العربي ، فهناك ايضاً مصالح تجارية مهمة مع دول الخليج العربي وبالاخص في مجال الاستثمارات بصناعات النفط وما تدره من ارباح، من خلال تنفيذ العديد من المشاريع خلال سنوات الحرب وما بعدها مثل انشاء مصفى نفطي كبير في السعودية وتوسيع مصفى نفط البحرين ، ومشروع خط الانابيب النفطية بين الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط ، والمشاريع الاخرى لتطوير انتاج النفط في المنطقة مما يترتب عليه زيادة ارباح الاستثمارات الامريكية (١٣) .

اتضح الاهتمام الامريكي الجديد بمنطقة الخليج العربي من خلال سلسلة من الاجراءات العسكرية والدبلوماسية ، ففي تشرين الاول عام ١٩٤٦ وسعت وزارة البحرية الامريكية منطقة

قيادة الاسطول الامريكي في البحر المتوسط تشمل البحر الاسود والبحر الاحمر والخليج العربي(١٤).

وابتداءاً من شهر آذار/١٩٤٧ ، قامت عدة قطاعات بحرية امريكية تابعة لاسطول البحر المتوسط وشرقي الاطلنطي بزيارة عبادان والبصرة والبحرين والكويت ورأس تنورة ومسقط ، وكان هدف الزيارة على حد قول المقيم البريطاني في الخليج العربي "اظهار ان هناك قوة تسند الاستثمارات الامريكية في المنطقة "(١٥) .

عبرت الولايات المتحدة الامريكية عن اهتمامها الكبير بمنطقة الشرق الاوسط عموماً ، والخليج العربي خصوصاُ ، من خلال ما عرف في التاريخ الدبلوماسي الامريكي بـ((مبدأ ترومان)) ففي آذار عام ١٩٤٧ خطب الرئيس الامريكي هاري ترومان Harry s.Truman(١٩٤٥-١٩٥٣) معلناً عن عزم الولايات المتحدة الامريكية على الحلول محل بريطانيا في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الى تركيا واليونان حيث قال "ان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تبنى على مساعدة الشعوب التي تقاوم محاولات الاقليات المسلحة او الضغوط الخارجية لاخضاعها" وكان هذا ما ينطبق على ايران التي كانت تعاني من اضطرابات سياسية في الداخل وضغط سوفيتي من اجل امتياز نفطي شمال البلاد، ومن الجدير بالذكر فأن قسماً جديداً تأسس في وزارة الخارجية الامريكية بعد تصريح ترومان هذا وهو قسم الشؤون اليونانية والتركية والايرانية (١٦).

اشارت صحيفة النيويورك تايمز الى العلاقة بين مبدأ ترومان والمصالح النفطية الامريكية في الخليج العربي "ان المصالح الامريكية في اليونان ليست مجرد عاطفة ، ان اليونان تسيطر على شرقي المتوسط فاذا تحولت الى الشيوعية فان تركيا ستصبح محاصرة سياسياً ولن تستطيع مقاومة الضغوط، وبدون تركيا ستنهار ايران ايضاً، لذا فأن الولايات المتحدة مهتمة بالشرق الاوسط لان هناك السعودية التي من المحتمل ان احتياطها النفطي يفوق احتياطي الولايات المتحدة نفسها " (١٧) .

المبحث الثاني : السياسة الامريكية تجاه دول وامارات الخليج العربي

كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية في دول وامارات الخليج العربي على العموم غير مستقرة لاسيما في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية رسمت سياستها في منطقة الخليج العربي ليس على اساس مصالحها حسب ، بل على اساس انعكاس تلك الاوضاع على هذه الدول وتأثيراتها المحتملة على المصالح الامريكية ، فنجد مثلاً ان ايران خرجت من الحرب وهي منهارة اقتصادياً وتعاني من التضخم ، والعراق يعاني من صعوبات اقتصادية واستمرار في العجز في ميزانية الدولة ، اما المساعدات الاقتصادية التي تسلمتها السعودية من الولايات المتحدة وبريطانيا فقد اختفت دون اي اثر ملحوظ على الاقتصاد السعودي ، هذا في الوقت الذي كانت الشركات النفطية الاجنبية فيه تنهب الثروات النفطية الكامنة في هذه الدول دون اهتمام بحقوق شعوبها بهذه الثروات (١٨).

وعلى صعيد الوضع السياسي كانت اغلب دول الخليج العربي وبشكل خاص ايران والعراق غير مستقرة سياسياً بسبب تردي الوضع الاقتصادي واشتداد حركة القوى الوطنية من اجل التخلص من الهيمنة الاستعمارية والشركات الاحتكارية ، فقد اتخذ النضال الوطني اتجاهين الاول مطالبة انظمة الحكم القائمة باطلاق الحريات السياسية والديمقراطية ، والثاني النضال ضد المصالح الاجنبية ومنها شركات النفط الاحتكارية خاصة البريطانية والفرنسية وغيرها لنهبها ثروات شعوب المنطقة (١٩).

وبسبب تلك الاوضاع المناقضة لآمال تلك الشعوب حدثت عدة اضربات عمالية في العراق والسعودية وايران والبحرين خلال الاعوام ١٩٤٥ و١٩٤٦ و١٩٤٧ ضد شركات النفط الاجنبية مطالبين بزيادة اجورهم وتحسين ظروف العمل واحتجاجاً على سياسة الحكومتين الامريكية والبريطانية الموالية للصهيونية والمناوئة للعرب ، مما خلق اعتقادا لدى تلك الحكومتين بان الاتحاد السوفيتي يقف وراء سلسلة الاضرابات تلك بالاخص في ايران والعراق بسبب وجود نشاط للحزب الشيوعي في هذين البلدين (٢٠).

كانت ايران تعيش ازمة علاقات مع الاتحاد السوفيتي لعدم انسحاب القوات السوفيتية من شمال ايران طبقاً للمعاهدة الايرانية – البريطانية السوفيتية الموقعة في كانون الثاني عام ١٩٤٢ ، والتي تقضي بأنسحاب القوات العسكرية للحلفاء من ايران خلال مدة ستة اشهر من انتهاء الحرب ، فضلاً عن الى الدعم القوي الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لجمهوريتي اذربيجان ومهاباد مما اثرت هذه المشكلة بشكل كبير على العلاقات الايرانية – السوفيتية ، وكذلك على العلاقات الامريكية – السوفيتية في المنطقة (٢١).

وبسبب الموقف السوفيتي السلبي من ايران حدثت تطورات مهمة في اذربيجان وكردستان الايرانية ، ففي ١٦ /تشرين الثاني/١٩٤٥ انتفض حزب تودة الشيوعي الايراني في اذربيجان ضد الحكومة الايرانية ، وقد منعت القوات السوفيتية الموجودة في شمال ايران القوات التي ارسلتها الحكومة الايرانية ضد ثوار اذربيجان من التقدم الى هناك ، الامر الذي دفع الحكومة الايرانية الى تجديد طلب انسحاب قوات الحلفاء وضرورة مناقشة المسألة في مؤتمر وزراء خارجية الحكومات الثلاث الذي عقد في موسكو بناءً على مذكرة ايرانية سلمت الى سفراء الدول الثلاث في طهران يوم ١٥/كانون الاول/١٩٤٥ ،وفي اليوم الثاني ١٦/كانون الاول/١٩٤٥ اعلن رسمياً تأسيس جمهورية اذربيجان ، وفي ٢٢/كانون الاول/١٩٤٥ اعلن تأسيس جمهورية كردية في مهاباد بمساندة مادية ومعنوية من الاتحاد السوفيتي (٢٢) .

مما حدا بالحكومة الايرانية الى رفع شكوى الى مجلس الامن الدولي ضد الاتحاد السوفيتي لتدخله بشؤون ايران الداخلية ، وبعد النظر في الشكوى قرر مجلس الامن في ٣٠/كانون الثاني/١٩٤٦ بأجراء مفاوضات مباشرة بين ايران والاتحاد السوفيتي لحل خلافاتهما مع احتفاظ المجلس بحق طلب المعلومات عن سير المفاوضات في اي وقت كان(٢٣) .

وفي تلك الاثناء كانت القوات الامريكية قد انسحبت من ايران في الاول من كانون الثاني/١٩٤٦ ، واعلنت بريطانيا انها ستسحب قواتها في ٢/آذار/١٩٤٦ ، كما وتشكلت حكومة جديدة في ايران برئاسة احمد قوام السلطنة ، حيث سافر الى موسكو لأجراء

مفاوضات مع المسؤولين السوفيت بشأن سحب قواتهم من شمال ايران ، الا ان المفاوضات لم تسفر عن نتيجة مرضية حيث طلب الاتحاد السوفيتي موافقة الحكومة الايرانية على بقاء القوات السوفيتية والاعتراف بجمهورية اذربيجان ، والموافقة على تأسيس شركة نفطية ايرانية – سوفيتية مشتركة (٢٤) .

إلا ان الحكومة الايرانية رفضت هذه المطالب ، وفي الاول من آذار/١٩٤٦ اعلن راديو موسكو ان القوات السوفيتية سوف تنسحب من شمال شرق ايران كون الوضع هادىء نسبياً لكنها ستحتفظ ببقية القوات في المناطق الاخرى من ايران لحين انجلاء الموقف ، مما اثار القضية الايرانية امام مجلس الامن من جديد حتى تم التوصل الى اتفاق بين الايرانيون والسوفيت يقضي بانسحاب القوات السوفيتية من ايران خلال مدة ستة اسابيع ابتداءً من ٢٤/آذار/١٩٤٦ وتأسيس شركة نفطية ايرانية – سوفيتية مشتركة يصادق عليها البرلمان الايراني، اما قضية اذربيجان فقد اعتبرت مسألة ايرانية داخلية (٢٥) .

وفي ٢٥/تشرين الثاني / ١٩٤٦ ، صدرت الاوامر العسكرية الايرانية بالتقدم نحو اذربيجان وتمكنت القوات الايرانية من اسقاط جمهوريين اذربيجان ومهاباد ، فأدت تلك الاجراءات الى توتر في العلاقات الايرانية – السوفيتية ، مما ادى بالتالي الى عدم مصادقة البرلمان الايراني على مشروع تأسيس الشركة النفطية الايرانية – السوفيتية المشتركة بتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية (٢٦) .

وعلى ضوء تلك التطورات وفي كيفية المحافظة على المصالح الامريكية ، صاغت الحكومة الامريكية سياستها في المنطقة وفق الاسس التالية :

١-تقديم القروض المالية والمساعدات الفنية اللازمة الى دول المنطقة لتمكينها من تنفيذ بعض المشاريع العامة بهدف امتصاص النقمة الشعبية ضد انظمة الحكم القائمة في هذه الدول الموالية لامريكا والغرب عموماً.

٢-تقديم مساعدات عسكرية على شكل اسحلة ومستشارين عسكريين الى حكومات المنطقة فضلاً عن تقديم كافة المساعدات الفنية العسكرية والمدنية لتمكين هذه الحكومات من تأمين الاستقرار اللازم لحماية وتشجيع تطور المصالح الامريكية ،

وقد اشار تقرير امريكي الى ضرورة واهمية تلك المساعدات من زاوية الامن القومي الامريكي بالاخص في منطقة الشرق الاوسط ومنها منطقة الخليج العربي لمواجهة الاعداء الايديولوجيين لامريكا ويقصد الاتحاد السوفيتي .

٣-ان هذه القروض والمساعدات ستؤدي حتماً الى زيادة النفوذ الامريكي في هذه الدول وهذا ما تهدف اليه الولايات المتحدة الامريكية لأجل ضمان مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة (٢٧) . وفي ضوء هذه المصالح ستقوم بالتعرف على دور دول منطقة الخليج العربي في المحافظة على تلك المصالح وديمومة العلاقات الطبيعية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية . حيث سيتم في هذا المبحث دراسة دور كل من المملكة العربية السعودية وبقية امارات الخليج العربي والعراق ، اما في المبحث الثالث وهو الاخير دراسة دور ايران فقط ، ودراسة بداية المواجهة عن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي :

أـ المملكة العربية السعودية : تعزز مركز المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ارتفاع تقدير احتياطها النفطي الى (٣٠ بليون) طن، واعتبرت امريكا ان حماية سيادة وامن السعودية من اهدافها الاساسية في منطقة الشرق الاوسط والى ضرورة تقديم كافة اشكال الدعم والمساعدات المالية وغير المالية الى المملكة وذلك لتقويتها وابقاءها كدولة مستقلة خالية من الاضطرابات الداخلية والخارجية التي قد تهدد استقرارها ، وبتعبير آخر جعل المملكة العربية السعودية ضمن منطقة النفوذ الامريكي (٢٨) .

وقد اتضح ذلك من خلال الشروط التي تقدم بها بنك الاستيراد والتصدير الامريكي عام ١٩٤٦ لتزويد السعودية بقرض قدره (٢٥ مليون) دولار ، حيث اشترط البنك السيطرة المباشرة على جميع عوائد المملكة النفطية ابتداءً من عام ١٩٥٠ ولحين اتمام اعادة دفع القرض ، كما اشترط البنك اخضاع جميع مشتريات الحكومة السعودية من الولايات المتحدة لموافقته، واخضاع جميع الاعمال العامة والمشاريع الاخرى في السعودية لموافقة البنك المسبقة(٢٩) .

إلا ان الملك عبد العزيز بن سعود رفض هذا العرض،وبدلاً من ذلك اقترحت الحكومة السعودية تزويدها بقرض قدره (١٠ ملايين) دولار دون قيد او شرط على ان يتم دفع القرض من عوائد النفط خلال خمس سنوات،كما وطلبت الحكومة السعودية قروضاً اخرى اكبر لتمويل مشروع سكة حديد من الساحل الشرقي للسعودية الى الرياض،وقد حظي المشروع موافقة الجانب الامريكي لتقديم المساعدات لتطوير طرق المواصلات في السعودية مع التأكيد على ((ان القرار النهائي يجب ان يقيم العناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تتظمنها المسألة))(٣٠).

ارسل الرئيس الامريكي ترومان رسالة الى الملك عبد العزيز في ٣/تشرين الثاني/١٩٤٦ ابلغه فيها ان الطلب السعودي سيحظى بأهتمام كبير من قبل الادارة الامريكية ، وفعلاً حصلت السعودية عام ١٩٤٧ على جزء كبير من هذه المساعدات ، ومن الجدير بالذكر ان الملك عبد العزيز كان قد هدد باللجوء الى بريطانيا او اية دولة كبرى اخرى طلباً للمساعدات ان لم تستجب الادارة الامريكية لطلباته مما دفعها الى الاسراع في تزويد السعودية بالمساعدات (٣١).

والى جانب المساعدات المالية اهتمت الادارة الامريكية بتزويد السعودية بالمستشارين العسكريين وتطوير التمثيل الدبلوماسي ، فيما ابدت الحكومة السعودية ايضاً رغبتها القوية في توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية لعاملين اساسيين ، الاول بسبب المركز القوي للولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية عسكرياً واقتصادياً حيث ادركت السعودية ان تعزيز المصالح النفطية الامريكية في السعودية سيضمن استقرار اوضاعها السياسية وبذلك اصبحت شركات النفط الامريكية هي المالكة الوحيدة لآبار النفط في السعودية ، التي اشتهرت بغزارة انتاجها ، حيث اصبحت السعودية منذ ذلك الوقت في طليعة الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الاوسط العربي ، مما كان له الاثر الكبير في تشكيل السياسة التي انتهجتها الادارة الامريكية تجاه الشرط الاوسط بصورة عامة (٣٢) .

اما العامل الثاني فأن الملك عبد العزيز بن سعود شعر بأن تغييراً طرأ على موقف بريطانيا من السعودية بسبب تطور علاقتها الاقتصادية والسياسية بين المملكة العربية

السعودية والولايات المتحدة الامريكية ، ومن دلائل هذا التغيير عدول بريطانيا عن الموازنة بين السعودية والحكومات الهاشمية في العراق والاردن ومشروعها في تقوية الحكومات الاخيرة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، لذلك رغبت السعودية في توثيق علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الهاشميين المدعومين من قبل بريطانيا (٣٣).

ب- المملكة العراقية : لم تبد الولايات المتحدة الامريكية اهتماما كبيراً بالمملكة العراقية خلال هذه الفترة حيث اعتبرتها منطقة نفوذ بريطانيا ، وقد لخصت وزارة الخارجية الامريكية هذه السياسة في مذكرة اعدها قسم الشؤون الشرق الادنى في شباط عام ١٩٤٦ ، الى عدم وجود أية نية لدى الادارة الامريكية لتهديد او معارضة النفوذ الذي تمارسه بريطانيا على الحياة السياسية والاقتصادية في العراق ، وان السياسة الامريكية تقوم على تأييد الخط العام للسياسة البريطانية حينما لم تكن هذه السياسة مضرة بالمصالح الامريكية ، ومن الجدير بالذكر ان الادارة الامريكية رفعت من درجة تمثيلها الدبلوماسي في العراق انذآك الى سفارة اواخر عام ١٩٤٦ بعد ان كان مفوضية (٣٤) .

جـ - امارات الخليج العربي : تبدو مصالح الولايات المتحدة الامريكية السياسية والاقتصادية في امارات الخليج العربي واحدة ، لكنها اخذت بالحسبان مركز بريطانيا الخاص وكيفية الانسجام مع المصالح البريطانية في ذات المنطقة على ان لا يسبب اي ضرر بالمصالح الامريكية او مصالح السكان المحليين وحكوماتهم ، فمثلاً ان السياسة الامريكية ازاء سلطنة مسقط فهي مستندة لأقدم المعاهدات والتي لازالت سارية المفعول منذ عام ١٨٣٣ ، اما بالنسبة للبحرين والمصالح النفطية في السعودية وفي الكويت فقد ركزت على تقديم كل دعم دبلوماسي للمصالح الامريكية التجارية المحتملة في مواجهة بريطانيا والحكومات المحلية ، والتعاون بانسجام مع بريطانيا لفكرة توسيع المصالح الامريكية حيثما كان ذلك عملياً، فضلاً عن الى تقديم الدعم والتشجيع للبعثات التبشيرية الامريكية العاملة في هذه الامارات (٣٥) .

اتخذت السياسة الامريكية ازاء امارات الخليج العربي اتخذت موقفاً حازماً من الادعاءات الايرانية بالسيادة على البحرين خلال المدة من نهاية عام ١٩٤٧ ، حيث ان ايران طيلة اكثر من قرن ونصف تطالب بالسيادة على البحرين معتمدة على اسس تاريخية بالدرجة

الاولى ، فأدعى الايرانيون بطرد البرتغاليين من جزر البحرين عام ١٦٠٢ لحين اقصاءهم من قبل العتوب وهم من القبائل العربية عام ١٧٨٣ ، وخلال المدة من ١٦٠٢ لغاية ١٧٨٣ لم تكن السيطرة الايرانية مستمرة فقد انتزعت من ايديهم من قبل حكام عمان ، كما ان ايران لم تحكم البحرين مباشرة بل بواسطة تعيين حكام عرب ، ومع ان ايران فقدت سيطرتها على البحرين منذ عام ١٧٨٣ ، الا انها بذلت مساعيها لاسترداد السيطرة عليها خلال القرن التاسع عشر ولكن دون جدوى ، ثم جددت مطالبتها بالسيادة على جزر البحرين عام ١٩٢٧ ولحين تسوية المسألة من قبل هيئة الامم المتحدة عام ١٩٧٠ (٣٦) .

وخلال عام ١٩٣٤ قامت الحكومة الايرانية بتسليم مذكرة احتجاج الى السفير الامريكي في طهران ضد حصول شركات النفط الامريكية على امتياز نفط البحرين واعتبرت المذكرة ان هذه الامتيازات غير قانونية طالما انها لم تمنح من قبل الحكومة الايرانية ، فتجاهلت الحكومة الامريكية الاحتجاج الايراني ، حيث تركت معالجة الشؤون السياسية في الخليج العربي الى بريطانيا ، وبعد الحرب العالمية الثانية زادت المطالبة الايرانية بشأن البحرين والسيادة عليها ، وظهر ذلك من خلال المقالات الكثيرة في الصحف الايرانية الشيوعية ، كما طالب بها رئيس الوزراء الايراني احمد قوام ، وزعماء حزب تودة (٣٧) ،وظهرت اشارات عديدة في الصحف السوفيتية بالمطالبة الايرانية بالسيادة على البحرين (٣٨).

هذه الحملة الاعلامية جعلت الادارة الامريكية اكثر اهتماماً بهذه التطورات وعليها اتخاذ موقف محدد من تلك المسألة ، حيث رفضت الادارة الامريكية الادعاءات الايرانية رفضاً قاطعاً ، وابلغ السفير الامريكي في طهران المسؤولين الايرانيين ان من الخير لايران ان لا تثير مسألة البحرين لان الاخيرة لم تكن من الناحية الجغرافية او الاقتصادية او الثقافية او التاريخية جزءاً من ايران (٣٩) .

ويمكن تفسير الموقف الامريكي من الادعاءات الايرانية بما يلي :

١-ان مثل هذه المطالبة قد تكتسب شيئاً من الخطورة اذا ما استولى حزب تودة على السلطة في ايران الموالي للاتحاد السوفيتي مما يجعله يبحث عن معاونه سوفيتيه لكي يتدخل في شؤون الخليج العربي .

٢-عدم رغبة امريكا في اثارة المشاكل بوجه بريطانيا وهناك بوادر وفاق بين الدولتين بخصوص الشرق الاوسط ، والواقع ان الخارجية البريطانية اقترحت على الادارة الامريكية الاتصال بالحكومة الايرانية بواسطة سفيرها في طهران وابلاغها عدم اثارة مسألة البحرين وبالتالي اثارة المشاعر ضد بريطانيا.

٣-كما ان اثارة مسألة البحرين في الامم المتحدة سيؤثر حتماً على العلاقات الامريكية - الايرانية او الامريكية - العربية ، فاذا رفض الطلب الايراني فأن ذلك سيؤثر على علاقاتها مع ايران ، واذا ايدت الطلب الايراني علناً فأن ذلك سيؤثر حتماً بعلاقاتها مع العرب وهذا ما لا تريده الادارة الامريكية ، خصوصاً وانها اعلنت تأييدها لمشروع تقسيم فلسطين في ١١/تشرين الاول/١٩٤٧ ، مما يعقد موقفها امام العرب (٤٠).

المبحث الثالث

أ-اهمية ايران الستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية :

مع ظهور بوادر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي تعاظمت الاهمية الاستراتيجية الايرانية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بسبب مجاورتها للاتحاد السوفيتي لاسيما وان منطقة جنوب شرق اوربا اصبحت خارج اية خطط عسكرية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي ، مما جعل الامريكان يخططون لاقامة قواعد عسكرية في ايران لغرض صد اي هجوم سوفيتي محتمل بالسرعة اللازمة ، وكذلك لقطع الطريق بين الاتحاد السوفيتي وحقول نفط الخليج العربي، كما ان الولايات المتحدة اصبحت لها مصلحة مباشرة في النفط الايراني وظهرت محاولات عدة لأجراء مفاوضات خلال عام ١٩٤٧ بين شركة النفط الانكلو- ايرانية وشركتي (ستاند جيرسي) و (سوكوني فوكوم) الامريكيتين لبيعهما كميات كبيرة من النفط الايراني على مدى عشرين عاماً (٤١) .

وكما ذكر سابقاً كانت ايران في وضع سياسي داخلي غير مستقر مع الاتحاد السوفيتي بسبب مشكلة سحب القوات السوفيتية من ايران ، فقد استهدفت السياسة الامريكية في ايران خلال الاعوام من ١٩٤٥-١٩٤٧ ، تقوية نظام الحكم الايراني المرتبط بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال المساعدات العسكرية خوفاً من وصول جماعات اخرى

معادية للغرب (كحزب تودة) الى السلطة مع ما ينجم عن ذلك من ضرب للمصالح الامريكية في ايران ، مما يمهد السبيل امام الاتحاد السوفيتي للوصول الى مياه الخليج العربي ، كما ساهمت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم الدعم الدبلوماسي لأيران في مواجهة الاتحاد السوفيتي اثناء ازمة العلاقات الايرانية – السوفيتية والحيلولة دون حصول السوفييت على اي موطيء قدم في ايران (٤٢).

شهدت العلاقات الايرانية – الامريكية تطورات اخرى منذ بداية عام ١٩٤٦ حينما طلبت ايران مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الامريكية على شكل قروض ومعدات عسكرية وابلغت الادارة الامريكية الحكومة الايرانية موافقتها المبدئية على تزويد الجيش والجندرمة الايرانية بالمعدات العسكرية اللازمة لحفظ الامن والاستقرار الداخلي وارسال بعثة عسكرية الى ايران، وبعد سلسلة من المراسلات والمباحثات تم التوقيع على اتفاقية امريكية – ايرانية في ٢٠/حزيران/١٩٤٧ لتزويد ايران بمعدات عسكرية على اساس قرض قدره (٢٥ مليون) دولار مع مستشارين عسكريين (٤٣).

ومن الجدير بالذكر ان اغلبية المستشارين العسكريين الامريكان في ايران رأوا ان الادارة الامريكية لمصلحتها الخاصة تزويد ايران بالمعدات العسكرية الاساسية مع الاخذ بنظر الاعتبار مصلحة الولايات المتحدة الامريكية الاستراتيجية المباشرة في تقوية ايران عسكرياً واقتصادياً لاسباب تم ذكرها انفاً .

وفي تشرين الاول عام ١٩٤٧ تم التوقيع على اتفاقية ايرانية – امريكية جديدة بشأن استمرار البعثة العسكرية الامريكية في ايران ، حيث تضمنت بنوداً غاية في الاهمية منها حق اطلاع البعثة العسكرية الامريكية على الخطط والسجلات والتقارير والمراسلات المختلفة الخاصة بالجيش الايراني ، كما منعت الحكومة الايرانية من استخدام اي خبير عسكري من دولة اجنبية غير الولايات المتحدة طيلة سريان الاتفاقية والتي امدها لغاية ٢٠/آذار/١٩٤٩ الا باتفاق متبادل بين الحكومتين الامريكية والايرانية (٤٤).

ب-المواجهة الامريكية – السوفيتية في ايران :

ان موضوع العلاقات الامريكية – السوفيتية في ايران يتعتبر من اهم وابرز النقاط في تاريخ السياسة الامريكية ازاء منطقة الخليج العربي ، فقد توترت العلاقات بين الدولتين الى درجة خطيرة ، وقد بدأت اولى خطوات الحرب الباردة بينهما من ايران ، فقد كتب محمد رضا شاه بهلوي قائلاً "انا اعتقد بأن مؤرخي المستقبل سيقولون ان الحرب الباردة بدأت في ايران حقاً ، رغم ان لها اشارات في مناطق اخرى إلا ان الخطوط رسمت هنا بوضوح لأول مرة" (٤٥).

كان السبب الظاهري لهذا التوتر مسألة انسحاب القوات السوفيتية من شمال ايران ، الا ان السبب الحقيقي يكمن في تضارب السياستين الامريكية والسوفيتية ازاء ايران ، فقد استمر الاتحاد السوفيتي على سياسته في عرقلة تغلغل اي قوة غربية في شمال ايران طالما ان ذلك قد يشكل تهديداً لأمن الاتحاد السوفيتي ، اما الولايات المتحدة الامريكية فقد استمرت بدورها في عرقلة اي تطور ايجابي في العلاقات الايرانية – السوفيتية اعتقاداً منها بان حصول السوفيت على موطيء قدم في ايران ، معناه تهديد المصالح النفطية الامريكية في الخليج العربي ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية الامريكية في ايران نفسها (٤٦).

وقد اثار حفيظة الادارة الامريكية اعلان تأسيس جمهورية اذربيجان في كانون الاول عام ١٩٤٥ ، مما قد ينذر بتحسن الوضع السوفيتي في شمال ايران ، لذا رأت الادارة الامريكية من الضروري طرح القضية الايرانية في مؤتمر وزراء خارجية امريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي الذي سينعقد في موسكو عام ١٩٤٦ ، وتزامن ذلك مع وجود معلومات استخبارية عن نية الحكومة السوفيتية بالتخطيط لعدوان على ايران بالتعاون مع قادتهم في اذربيجان للسيطرة على الحكومة المركزية في طهران مع اهداف مستقبلية تتضمن تطويق تركيا والتدخل بالشرق الاوسط (٤٧).

وخلال انعقاد مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الحكومات الثلاث في كانون الاول ١٩٤٥ فقد انكر وزير الخارجية السوفيتي (مولوتوف) اي تدخل سوفيتي في الشأن الايراني موضحاً ذلك لنظيره الامريكي (جيمس بيرنز) ان وجود القوات السوفيتية في شمال ايران هي لغرض

حماية منشآت النفط السوفيتية في باكو ، فهناك احتمال ارسال مخربين من ايران للتسلل الى هذه المواقع المهمة وكان ذلك بناءً على اتفاقية عام ١٩٢١ الايرانية السوفيتية والتي منحت الحكومة السوفيتية الحق في ارسال قوات عسكرية الى ايران في حالة حدوث اضطرابات فيها ، وان الاتحاد السوفيتي ليست لديه خطط اقليمية ضد ايران او غيرها ، وان القوات السوفيتية ستنسحب من ايران حال التاكد من ضمان امن منشآت النفط في باكو (٤٨) .

ولعدم التوصل الى حل للمسألة الايرانية في مؤتمر وزراء الخارجية للدول الثلاث ، فقد بدأت الادارة الامريكية بتشجيع الحكومة الايرانية على رفع شكوى ضد الاتحاد السوفيتي الى مجلس الامن الدولي اثناء انعقاد جلسته الاولى في لندن ١٩٤٦ ، وصدر القرار بتسوية المسألة الايرانية من خلال مفاوضات مباشرة ايرانية – سوفيتية ، وتابعت الولايات المتحدة الامريكية سير المفاوضات وكانت تدفع ايران باتخاذ مواقف متشددة اتجاه الاتحاد السوفيتي ، حيث جرت مفاوضات طويلة ومعقدة من جراء تدخل الادارة الامريكية بصورة مباشرة في جلسات مجلس الامن وتارة بصورة غير مباشرة من خلال دفع ايران بالضغط على الحكومة السوفيتية وعدم السماح لها في بقاء اي قوات عسكرية في شمال ايران حتى تم انهاء الاتفاق الايراني – السوفيتي في ٤/نيسان/١٩٤٦ الذي نتج عنه انسحاب القوات السوفيتية من ايران، كما انتهى الخلاف الامريكي – السوفيتي حول ايران ، وبذلك حققت الولايات المتحدة هدفها من انسحاب القوات السوفيتية من ايران والتخلص من اي تواجد سوفيتي في منطقة الخليج ، كما عمدت الى عدم تنفيذ اي اتفاق ايراني – سوفيتي حول انشاء شركة نفطية ايرانية – سوفيتية لانه يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة الآن وفي المستقبل (٤٩).

وبذلك حلت الولايات المتحدة الامريكية محل بريطانيا في ايران ومنطقة الخليج العربي واصبحت العدو رقم واحد للاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول جاهداً السيطرة ولو جزئياً عليها ،الا ان السياسية الامريكية في ايران ووقوفها الى جانب الحكومة الايرانية بالتنسيق مع الحكومة البريطانية للوقوف بالضد من الطموحات السوفيتية في المنطقة هي التي خلقت

الاجواء المناسبة للهيمنة الامريكية على مقدرات منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية وهي التي جعلت الحرب الباردة بين الدولتين ان تبدأ من ايران .

الخاتمة

استهدف هذا البحث المصالح السياسية والاقتصادية الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٤٧ وقد ظهرت لنا بعض الاستنتاجات التالية :

١-ان الولايات المتحدة الامريكية لم يكن لها دور في منطقة الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية باعتبارها كانت منطقة نفوذ بريطانية ، كما لم يكن هناك اي تهديد لمصالحها النامية فيها بالاخص بعد تسوية قضية امتيازات النفط مع بريطانيا ، اضافة الى ان الادارة الامريكية لم تدرك في البداية اهمية نفط المنطقة بسبب قلة الانتاج مقارنة بأنتاج النفط الامريكي .

٢-مع نهاية الحرب العالمية الثانية ابدت الولايات المتحدة أهتماماً متزايداً بمنطقة الخليج العربي وكان النفط الدافع الاساسي لذلك ، بسبب التوسع الصناعي داخل امريكا وازدياد الاستهلاك المحلي لهذه المادة الحيوية واشتراكها بالحرب ، اضافة الى توقف انتاجه في بعض مناطق العالم لظروف الحرب ، مما ادى الى شيوع مخاوف امريكية من احتمال نضوب احتياطي النفط الامريكي خلال سنوات قليلة ، لهذا فأن انظار الساسة الامريكان اتجهت نحو منطقة الخليج العربي وما تضمنته التقارير الامريكية من وجود تقديرات مغرية عن احتياطي النفط في الخليج العربي .

٣-بدأت الولايات المتحدة الامريكية برسم الخطط اللازمة واعداد الدراسات لغرض تطوير انتاج نفط الخليج العربي بشكل يؤدي الى استنزاف نفط المنطقة وابقاء احتياطي النفط الامريكي للمستقبل من خلال تعزيز النفوذ الامريكي في المنطقة وتوجيه سياسة دولها بما يخدم المصالح الامريكية واهتمت بشكل خاص بالمملكة العربية السعودية وايران ، بسبب الاحتياطي النفطي الهائل في الاولى والموقع الاستراتيجي للثانية في ضوء المخاوف الامريكية من الاتحاد السوفيتي وبسبب عدم وجود علاقات ثنائية او تحالفات مع بريطانيا ، كما هي الحال بالنسبة للعراق وباقي امارات الخليج العربي .

٤- وقد رحبت الانظمة الحاكمة في السعودية وايران بالنفوذ الامريكي في المنطقة حيث وجدت السعودية فرصة للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية لغرض ايجاد صلة التوازن في مواجهة الحكومات الهاشمية في العراق والاردن المدعومة من بريطانيا ، اما ايران فقد رغبت في الحصول على دعم امريكي لمواجهة اكبر قوتين في المنطقة هما بريطانيا والاتحاد السوفيتي ، فتم تسوية الخلافات الامريكية – البريطانية في المنطقة لشعور بريطانيا بضعفها عن مواجهة امريكا ومخاوف الطرفين من امتداد النفوذ السوفيتي في المنطقة .

٥-ونتيجة للاهمية الستراتيجية والاقتصادية متمثلة بالنفط في منطقة الخليج العربي زادت الولايات المتحدة من اهتمامها بالمنطقة لغرض الاحتفاظ بدورها الجديد في السياسة العالمية وتمكينها من استخدام ورقة النفط للضغط على الدول المستهلكة بالاخص دول اوربا الغربية لضمان استمرار تأييدها للسياسة الامريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي ، كما عمدت الولايات المتحدة الى دعم أنظمة الحكم في دول الخليج العربي لمواجهة الحركات الوطنية التي تحاول ان تهدد المصالح النفطية الامريكية والبريطانية في المنطقة.

لذا استغلت الولايات المتحدة الامريكية المساعدات الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول والامارات بذريعة محاربة الشيوعية والتهديد السوفيتي لدفع حكومات المنطقة الى الارتماء في احضانها ، وان هذه السياسة قد عبرت عنها الحكومة الامريكية بشكل صريح منذ عام ١٩٤٧ من خلال مبدأ (ترومان) وهي السياسة الجديدة التي سارت عليها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ومازالت حتى الوقت الحاضر تعمل على تقوية انظمة الحكم الموالية لها ، سواء في منطقة الخليج العربي او خارجها وبشكل مباشر او غير مباشر ،وتعمل ايضاً على محاربة الانظمة الوطنية وجميع حركات التحرر في المنطقة ، واقامة القواعد العسكرية في المنطقة نفسها او القريبة منها لضمان هدف واحد هو تدفق النفط بأنتظام الى الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية التي يعتمد اقتصادها عليها .

الهوامش

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص٢٣.

(٢) كلود جوليان ، الامبراطورية الامريكية ، ترجمة ناجي ابو خليل وفؤاد شاهين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٥ .

(٣)جون سباينبر ، السياسية الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، ترجمة ، سامي حسني ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٢٩ .

(٤)المصدر نفسه ص ٣١ .

(٥) *الهند الشرقية الهولندية هي المستعمرة الهولندية سابقاً في شرق اسيا، والتي اصبحت تعرف حالياً بعد استقلالها ب (اندنوسيا) وذلك بعد الحرب العالمية الثانية gemini-google.com.

(٦)ريتشارد ستيفنس ، الصهيونية الامريكية وسياسة امريكا الخارجية ١٩٤٢ -١٩٤٧ ، ترجمة ، جورج نجيب، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٩١ .

(٧)تشارلس اوليرتش ، الحرب الباردة وما بعدها ، ترجمة ، فاضل زكي محمد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٨ .

(٨)روي مكرنبس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن ، بيروت ، ١٩٦٦، ص٣٥٦ .

(٩)احمد عبد الرحيم ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

(١٠) خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ -١٩٤٧ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٢٧٧ .

(١١) تشارلز اولبرتش ، مصدر سابق ، ص١٣٢ .

(١٢) خليل علي مراد ، مصدر سابق ، ص٢٧٨ .

(١٣) كلود جوليان ، مصدر سابق ، ص٥-٤٩ .

(١٤) مجلة ، صوت الطليعة ، القاهرة ، ٢٦ ، حزيران ، ١٩٧٤، ص٤١ .

(١٥) روي مكريوس ، مصدر سابق ، ص٣٥٨ .

(١٦) خليل علي مراد، مصدر سابق ، ص٢٨٢ .

(١٧) كارل تونشيل ، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية ، ترجمة شكيب الاموي ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص٨٩.

(١٨) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ -١٩٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٩ ، (وكان نوع المساعدات هو بناء البنية التحتية من طرق ومدارس وجسور وجامعات ومستشفيات ومساعدات عسكرية محدودة، وتطوير في حقول النفط من خلال شركات امريكية).

(١٩) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ -١٩٥٣ ، النجف ، ١٩٧٦ ، ص٤٢٨ .

(٢٠) جعفر عباس حميدي ، مصدر سابق ، ص٤٢٠ .

(٢١) كريستوفر مونتاجو ، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة حسين القباني ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص١١٢ .

(٢٢) George kirk ,The middle East , 1945-1950 , exford , 1954 ,P.57

(٢٣) خليل علي مراد ، مصدر سابق ، ص٢٨٦ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص٢٨٧ .

(٢٥) George kirk , op , cit , p66 .

(٢٦) تشارلس اوليرتش ، مصدر سابق، ص١٤٩ .

(٢٧) احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

(٢٨) كارل توتشيل ، مصدر سابق ، ص٩٥ .

(٢٩) جون سباينر ، مصدر سابق ، ص٧١ .

(٣٠) صلاح العقاد ، ملامح التغيير في دول الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٥٨ .

(٣١) احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

(٣٢) فوزي رياض فهمي ، اهمية الشرق الاوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية ، رسالة ماجستير (منشورة) جامعة القاهرة ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٥٨ ، ص٧٤ .

(٣٣) خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، بيروت ، ج٢، ١٩٧٠ ، ص٧٧٥ .

(٣٤) جعفر عباس حميدي ، مصدر سابق ، ص٤٣١ .

(٣٥) خليل مراد ، مصدر سابق ، ص٣٠٣-٣٠٤ .

(٣٦) ابراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١ ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص١٧٨ .

(٣٧) حزب تودة: تأسس حزب تودة الايراني في ٢ اكتوبر ١٩٤١ وتودة معناها (الجماهير) وان العمال والفلاحين هم قاعدته الشعبية والمثقفين والطلاب يلعبون دوراً هاماً في التنظير للحزب وانظم الى الحزب شخصيات سياسية بارزة ، ويتبنى الحزب الفكر الماركسي توقف نشاط الحزب عام ١٩٧٩ .
المصدر : gemeni.google.com

(٣٨) جمال زكريا قاسم ، مصدر سابق ، ص٢٦٦ .

(٣٩) مجيد خضروري ، البحرين وايران ، بيروت ، ١٩٥٤ ، ص٢٥ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص٣١ .

(٤١) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٧٨ .

(٤٢) George kirk, op.cit,P.84 .

(٤٣) كلود جوليان ، مصدر سابق، ص٨٥ .

(٤٤) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، مصدر سابق ، ص٩١ .

(٤٥) تشارلي اوليرتش ، مصدر سابق ، ص١٥٣ .

(٤٦) فوزي رياض فهمي ، مصدر سابق ، ص٨٢ .

(٤٧) جون سباينبر ، مصدر سابق ، ص٧٩ .

(٤٨) خليل علي مراد ، مصدر سابق، ص٣١١ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص٣١٤-٣١٨ .

المصادر

١- ابراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ – ١٩٧١ ، بغداد ، ١٩٧٦.

٢- احمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، الكويت ، ١٩٧٨ .

٣- تشارلس اوليرتش ، الحرب الباردة وما بعدها ، ترجمة فاضل زكي محمد ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٤- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣ ، النجف ، ١٩٧٦.

٥- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٦- جون سباينبر ، السياسة الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، ترجمة ، سامي حسني ، القاهرة ، ١٩٦٤.

٧- خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧ ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٨- خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، بيروت ، ج٢ ، ١٩٧٠ .

٩- روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة ، حسن صعب ، بيروت ، ١٩٦٦.

١٠- ريتشارد ستيفنس ، الصهيونية الامريكية وسياسة امريكا الخارجية ١٩٤٢-١٩٤٧ ، ترجمة ، جورج نجيب ، بيروت ، ١٩٦٧ .

١١- صلاح العقاد ، ملامح التغيير في دول الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

١٢- عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٣- فوزي رياض فهمي ، اهمية الشرق الاوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية ، رسالة ماجستير (منشورة) جامعة القاهرة ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٥٨ .
١٤- كارل تويتشل ، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية ، ترجمة ، شكيب الاموي ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
١٥- كريستو مونتاجو ، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة ، حسين القباني ، القاهرة ،١٩٦٥ .
١٦- كلود جوليان ، الامبراطورية الامريكية ، ترجمة ناجي ابو خليل وفؤاد شاهين ، بيروت ، ١٩٧٠ .
١٧- مجيد خدوري ، البحرين وايران ، بيروت ، ١٩٥٤ .
١٨- George kirk , The Middle East , 1945-1950 , oxford, 1954 .
١٩- مجلة ، صوت الطليعة ، القاهرة ، ٢٦ حزيران ، ١٩٧٤ .
٢٠- gemini.google.com